

## دوافع تغيير العملة الوطنية وشروط النجاح. دراسة إمكانية لجوء الجزائر لتغيير الدينار الجزائري.

مغاري عبد الرحمان\*، كيسى مسعود<sup>2</sup>

1 جامعة امحمد بوقرة. بومرداس، الجزائر. abd\_meghari@yahoo.fr

2 مخبر رأس المال البشري والأداء، جامعة الجزائر-3، الجزائر. meskessra@yahoo.fr

تاريخ النشر: ديسمبر 2020

تاريخ القبول: 03 نوفمبر 2020

تاريخ الاستلام: 15 سبتمبر 2020

### المخلص

تطرح مسألة تغيير عملة البلد بحذف بعض أصفارها كحل لجملة من المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات بعض البلدان (ارتفاع معدل التضخم، ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي وحجم الأموال المتداولة فيه، تدهور معدل صرف العملة الوطنية...). ولمواجهة هذه المشاكل لجأت بعض البلدان إلى تغيير عملتها ونجحت بتحقيق نتائج إيجابية في هذا المجال. وكمثال على ذلك تذكر تجربة كل من تركيا وتركمنستان... لكن بالمقابل هناك تجارب لم تنجح ومثال ذلك تجربة فنزويلا.

أظهرت تجارب البلدان التي نجحت في تطبيق عملية تغيير عملة البلد أن النجاح المحقق يشترط تطبيق إصلاحات اقتصادية واسعة تمس تغيير الجهاز الإنتاجي وتحسين فعاليته، تحسين عمل الأجهزة الضريبية والمصرفية وكذا الجمركية، وإلا فإن هذا الإجراء سيفشل ويؤدي إلى تحمل البلد لتكاليف تغيير العملة، مع بقاء مستوى التضخم عاليا وبقاء حجم الائتزاز والأموال المتداولة في الاقتصاد الموازي عند مستوى عال، إضافة إلى فقدان الأعوان الاقتصاديين الثقة في العملة الوطنية وميلهم إلى شراء العملات الصعبة أو شراء العقارات وغير ذلك من الممتلكات التي تمثل ملجأ ضد التضخم.

لقد شجعت التجارب الناجحة بظهور دعوة لتغيير قيمة الدينار الجزائري بغية استقطاب الأموال المكتنزة وتلك المتداولة في القنوات غير الرسمية، إضافة إلى مواجهة ظاهرة التضخم وكذا ميل معدل صرف الدينار إلى التناقص.

الكلمات المفتاحية: تغيير العملة، السوق الموازية، السيولة النقدية، الائتزاز، معدل الصرف.

تصنيف E5: JEL

### Abstract

The issue of changing the country's currency by deleting some of its zeros is presented as a solution to a number of problems facing the economies of some countries (high inflation, high volume of the informal economy and the volume of funds circulating in it, deterioration of the national currency exchange rate ...). To face these problems, some countries resorted to changing their currencies and succeeded in achieving positive results in this field. As an example, he cites the experience of Turkey and Turkmenistan ... But on the other hand, there are Experiences that did not succeed, for example the experience of Venezuela.

The experiences of countries that have succeeded in implementing the process of changing the country's currency have shown that the achieved success requires the application of broad economic reforms affecting the change of the productive apparatus and improving its effectiveness, improving the work of the tax and banking apparatus, as well as customs, otherwise this procedure will fail and lead to the country bearing the costs of changing the currency, while remaining standard Inflation is high and the volume of hoarding and funds circulating in the parallel economy remain at a high level, in

\*مغاري عبد الرحمان، abd\_meghari@yahoo.fr

addition to the economic agents losing confidence in the national currency and their tendency to buy hard currencies or buy real estate and other properties that represent a refuge against inflation.

Successful experiences have encouraged the emergence of a call to change the value of the Algerian dinar in order to attract the hoarded funds and those circulating in informal channels, in addition to confronting the phenomenon of inflation and the tendency of the exchange rate of the dinar to diminish.

**Key words:** currency change, parallel market, liquidity, hoarding, exchange rate.

## 1 - مقدمة

أظهرت التجارب العالمية أن بعض الدول لجأت إلى تغيير عملاتها لمواجهة العديد من المشاكل الاقتصادية والمالية، مثل ارتفاع معدل التضخم، مواجهة البنوك لنقص السيولة النقدية بسبب وجود أموال متداولة خارج القنوات الرسمية نتيجة انتشار ظاهرة الاكتناز والنشاط الاقتصادي الموازي، انخفاض معدل صرف العملة الوطنية واعتماد أكثر من معدل صرف داخل البلد...

ولقد تمكنت بعض الدول من تغيير عملاتها بنجاح، وهذا بفضل تطبيقها لسياسات اقتصادية ناجحة سمحت بمواجهة الكثير من مشاكلها الاقتصادية والنقدية. ويستشهد في هذا المجال بتجربة تركيا التي أقدمت في سنة 2005 على تغيير عملتها بحذف ستة أصفار من الليرة القديمة، وبموجب ذلك صارت 1 ليرة = 1 دولار.

في الجزائر ظهرت دعوات غير رسمية لتغيير العملة الوطنية، الدينار، لمواجهة ارتفاع حجم الأموال المتداولة خارج البنوك وكذا مواجهة النشاطات الاقتصادية غير الرسمية وغير المشروعة. ولقد تزامنت تلك الدعوات مع نقص السيولة في البنوك الجزائرية خلال فصلي الصيف والخريف من سنة 2020.

### - مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في تحديد دوافع إقدام بعض الدول على تغيير عملاتها، وما هي شروط نجاح هذه العملية؟

### - تساؤلات البحث

لمعالجة موضع تغيير العملة دعماً إشكالية البحث بجملة من التساؤلات الفرعية جاءت على النحو التالي:

— ما المقصود بتغيير العملة، وما هي دواعي لجوء بعض الدول لتغيير عملاتها، و ما هي شروط نجاحها؟

— هل الجزائر تفكر في تغيير عملتها، وما هي أسباب ذلك، وهل وفرت الشروط اللازمة لذلك؟

## — فرضيات الدراسة

يقوم هذا البحث على فرضية مفادها أن نجاح الدول التي قامت بتغيير عملاتها تحقق بفضل تطبيقها لسياسات اقتصادية ناجحة، في حين أن فشل بعض الدول في تحقيق النتائج المرجوة من تغيير العملة مرده إلى عدم تطبيق سياسة اقتصادية ناجحة.

## — أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، وهي:  
— التعريف بمفهوم تغيير العملة الوطنية وتحديد أسباب لجوء بعض الدول إلى تغيير عملاتها.

— تحديد شروط نجاح عملية تغيير العملة.  
— تحليل واقع الاقتصاد الجزائري ودواعي اللجوء إلى تغيير الدينار الجزائري وشروط نجاح هذه العملية.

## — أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من أهمية الأدوار التي تؤديها العملة في الاقتصاد الوطني وهذا باعتبار حجمها ومعدل صرفها وطريقة التصرف فيها تعبر عن وضعية اقتصاد البلد، ومن ثم فإن اللجوء إلى تغيير العملة هو مؤشر لخلل في الاقتصاد الوطني يحتاج إلى معالجة.

## — منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي في وصف دواعي وشروط تغيير العملة الوطنية. كما تم الاعتماد على المنهج المقارن في دراسة تجارب بعض الدول التي قامت بتغيير عملتها الوطنية من أجل الوقوف على عوامل نجاح أو فشل إجراء تغيير العملة لوطنية.

2. عملية تغيير قيمة العملة الوطنية: أشكالها، دوافعها، شروط ومراحل تطبيقها والصعوبات التي تعترضها

تختلف عملية تغيير عملة البلد عن عملية إصدار أوراق نقدية جديدة تعوض الأوراق النقدية المتلفة أو إصدار أوراق نقدية جديدة دون تغيير قيمتها وتسميتها، وهذا لماكبته التغييرات السياسية والثقافية التي تحدث في البلد.

### 1.2: مضمون عملية تغيير قيمة العملة

تلجأ بعض الدول إلى تغيير قيمة وشكل واسم عملتها بحيث يتم التعبير عن أسعار السلع والخدمات بقيم جديدة دون تغيير الأسعار النسبية. فلو افترضنا مثلاً أن 1 كيلوغرام لحم في بلد ما هو 1000 دينار، وأن متوسط الأجر الشهري لعامل ما هو 50.000 دينار، وأن معدل صرف الدينار مقابل الدولار هو 1000 دينار = 1 دولار، ثم لنفترض أن ذلك البلد غير قيمة عملته بحذف ثلاثة أصفار منها بحيث تصبح 1000 دينار قديمة = 1 دينار جديد،

حينها يصبح سعر الكيلوغرام الواحد من اللحم يساوي 1 دينار، بينما يصير أجر العامل الشهري 50 دينار ومعدل صرف الدينار الجديد هو 1 دينار جديد = 1 دولار.

## 2.2: دوافع لجوء الدول إلى تغيير قيمة عملاتها

قد تلجأ بعض الدول إلى إصدار عملة جديدة بقيمة جديدة مدفوعة إلى ذلك بدوافع عديدة، مثل مواجهة التضخم الكبير، انخفاض معدل صرف العملة الوطنية، ارتفاع حجم الكتلة النقدية المتداولة خارج البنوك بفعل سيادة ثقافة الاكتناز وانتشار نشاطات اقتصادية غير الرسمية و/أو غير شرعية، وجود عملة مزورة في السوق، تسوية المعاملات نقد، تداول أكثر من عملة، منها الدولار، الحرب، الانتساب إلى اتحاد نقدي... (Ake Lönnberg, 2013, P28).

— عندما تكون حجم الكتلة النقدية خارج التداول كبيرة، وعندما تعجز المؤسسات المالية عن استقطاب مدخرات الأعوان الاقتصاديين سواء عن طريق بيع السندات الحكومية أو عن طريق منح معدلات فائدة مرتفعة نسبياً، (شكري منصور، 2011) فإن الدولة تلجأ إلى إصدار عملة جديدة وإحلالها محل العملة القديمة، وحينها يمكن للمؤسسات المالية التحكم في تسليم الأوراق النقدية الجديدة مقابل استلام الأوراق النقدية المسحوبة من التداول. وقد تلجأ السلطات النقدية في البلد إلى نشر إشاعة تتعلق بإمكانية تغيير العملة الوطنية وذلك بغية دفع المواطنين إلى إدخال أموالهم إلى البنوك من أجل استبدالها، وهي عملية قد تحقق بعض النجاح. إن إدخال الأفراد والمؤسسات لأموالهم إلى البنوك بغية استبدالها بالعملة الجديدة سيجعل البنوك تتمتع ولو مؤقتاً بسيولة كبيرة تستغلها في تمويل المشاريع الاستثمارية، هذا إلى جانب التعرف على مصادر الأموال بما يساعد في محاربة النشاطات الاقتصادية الموازية وعمليات غسل الأموال والحد من عمليات الفساد وغلق منافذ الإرهاب وتهريب الأموال للخارج ومنع العمل في التجارة الممنوعة وكذا مواجهة العملة المزورة.

— وتعتبر عملية تغيير العملة الوطنية إجراء تلجأ إليه بعض الدول لمواجهة التضخم الكبير. إذ تسمح عملية تغيير العملة الوطنية بإدخال العملة القديمة إلى البنوك، ثم تتولى تنظيم خروج العملة الجديدة بما يسمح بالتحكم في حجم الكتلة النقدية الموجودة في التداول بشكل يؤثر في مستوى الطلب الكلي ومستوى التضخم.

— قد تشهد بعض البلدان استعمال أكثر من عملة واحدة داخل البلد، مثل استعمال الدولار إلى جانب العملة الوطنية، وخاصة عندما يكون معدل صرف العملة الوطنية مقابل تلك العملة منخفضاً. كما قد تلجأ السلطات النقدية في البلد إلى اعتماد أكثر من معدل صرف

واحد، كاستعمال معدلات صرف مختلفة بالنسبة لبعض السلع أو الخدمات أو بالنسبة للواردات مقارنة بالصادرات. هذه الأمور تخل بالحسابات وتعيق النمو الاقتصادي مما يدفع إلى القيام بإصلاح نقدي وإصدار عملة جديدة.

— تلجأ بعض الدول إلى تغيير عملتها في حالة فشلها في مواجهة التهرب الضريبي رغم تطبيقها لعفو ضريبي، وكذا عجزها عن مواجهة تهريب السلع المدعمة نحو الخارج، إضافة إلى تزايد حجم الأموال المهربة إلى الخارج.

### 3.2 – مراحل عملية تغيير عملة البلد والصعوبات التي يمكن أن تعترضها

تتطلب عملية تغيير العملة تحديد الإجراءات والقوانين المرافقة والأجال الزمنية اللازمة لذلك. وتمر عملية تغيير العملة الوطنية بجملة من المراحل تتضمن:

— تطبيق سياسة اقتصادية كلية محكمة تطبق قبل تغيير العملة الوطنية. ونجاح هذه السياسة سيسمح بتغيير هيكل اقتصاد البلد، فيرتفع عرض السلع والخدمات ويميل المستوى العام للأسعار إلى الانخفاض. وبموازاة لهذه الإجراءات تقوم السلطات النقدية بتطبيق سياسة نقدية محكمة تسمح بتوحيد معدل الصرف بالشكل الذي يؤدي إلى إزالة التعقيدات المرتبطة بوجود أكثر من معدل صرف، هذا إلى جانب التحكم في إصدار النقود وتفعيل دور البنوك في استقطاب الأموال الموجودة خارج القنوات الرسمية. (Ake Lönnberg. Op. cit. P. 28)

— إنجاز عملية تدقيق صارم وتوفير المعومات اللازمة عن سير النشاط الاقتصادي.

— إشراك مختلف الهيئات المالية في الإعداد لتغيير العملة.

— عدم إفشاء الأسرار التقنية الخاصة بالعملة لتفادي استغلالها من قبل مزوري

العملة بإصدار عملة شبيهة تؤدي إلى إفشال عملية تغيير العملة.

— تخصيص موارد مالية كافية لتغطية تكاليف عملية الإصدار النقدي الجديد

واختيار الجهة التي تتولى طبع العملة الجديدة بشروط مناسبة.

— تغيير كلي أو جزئي لاسم العملة الجديدة لقطع الصلة مع الماضي النقدي والبدء

في واقع نقدي جديد.

— إحلال تدريجي للعملة الجديدة محل العملة القديمة التي يتم إتلافها بأخذ كافة

الاحتياطات الأمنية التي تمنع إعادة صيها في التداول ثانية. (من الريال إلى التومان. مقال

إلكتروني). وتقتضي عملية إصدار العملة الجديدة اختيار الجهة التي تتولى طبع العملة

الجديدة، مع مراعاة الجانب الشكلي، الفني، التاريخي والأمني...

— إعلام المواطنين بأهمية عملية تغيير العملة وضرورة إيداعهم لأموالهم في

حسابات بنكية أو بريدية مع إخبارهم بكيفية استلام الأوراق النقدية الجديدة. كما يجب إعلام

المواطنين بمختلف المراحل التي تمر بها عملية تغيير العملة لضمان عدم توافد أعداد كبيرة من هم إلى مكاتب البنوك والبريد لتغيير عملتهم في فترة قصيرة.

#### 4.2 – الصعوبات والمخاطر التي تتهدد عملية تغيير عملة بلد

تصطدم عملية تغيير عملة البلد بصعوبات ذات صلة بتكلفة إصدار العملة الجديدة وطريقة تسيير عملية إصدار العملة الجديدة وتدمير العملة القديمة. كما أن هذا الإجراء مهدد بالفشل في حالة عدم توفير شروط نجاحه.

#### 1.4.2 – تكلفة طبع عملة جديدة

تتحدد تكلفة طبع النقود الورقية بطبيعة الأوراق النقدية، مكوناتها المختلفة، حجمها وكمية الأوراق المطبوعة منها، نوع الحبر المستعمل في الطباعة، درجة الأمان... ففي الدول التي تتحكم في تكنولوجيا طبع النقود تكون تكلفة الطبع منخفضة نسبياً. فعلى سبيل المثال قدرت تكلفة طبع ورقة نقد سويسرية بـ 40 سنتيم، (Banque nationale suisse) في حين قدرت تكلفة طبع ورقة الأورو في فرنسا في حدود 90 سنتيم خلال سنة 1999. ( Sénat. France. 2000) أما في كندا فإن طبع النقود من مادة البوليمر (polymère) تعتبر مكلفة في الوقت الحالي، إذ كلفت طباعة النقود البلاستيكية حوالي 50 مليون دولار كندي. (Canada) ويعود ارتفاع تكلفة النقود البلاستيكية لكونها نفوداً معمرة، قابلة للاسترجاع وصعبة التزوير مما يجعل من عملية طبعها عملية مربحة في المدى الطويل. أما بالنسبة للبلدان النامية فتلجأ إلى طبعه عملاتها بالخارج بتكلفة مرتفعة بعض الشيء. ففي سنة 1991 قام السودان بإحلال الدينار محل الجنيه، وهي العملية التي كلفته مبلغاً معتبراً قدر بحوالي 70 مليار جنيه. (مصطفى مراد ورباب الشاذلي. مرجع سبق ذكره).

#### 2.4.2 – بطء عملية طبع النقود الجديدة وتدمير النقود القديمة

تتميز عملية تغيير العملة وتدمير العملة القديمة بالبطء والتعقيد. فطبع عملة جديدة يتطلب اختيار المؤسسة الطابعة الملائمة والحصول على موافقة الجهات الرسمية في البلد، ثم عمل مناقصة دولية بالنسبة للدول التي لا تمتلك مطبعة خاصة بها لطبع النقود. هذه الإجراءات المختلفة تتطلب بعض الوقت.

يتميز سوق طبع النقود بمحدودية المتعاملين فيه، حيث تُطبع عملات الدول في مطابع أوراق النقد الحكومية أو مطابع تخضع لإشراف الحكومة بنفسها. فالدولار الأمريكي على سبيل المثال يطبع في مطبعتين حكوميتين. بينما تتولى دول كبيرة في أوروبا طبع

نقودها لدى مطابع نقدية معتمدة، مثل (Enschede) في هولندا، و (F. C. Oberthur) في فرنسا، و (Giesecke & Devrient) في ألمانيا، في حين يطبع الجنيه الأسترليني في شركة طباعة النقد البريطانية (De La Rue)، بينما تطبع العملة الصينية في مطبعة عمومية تشغل قرابة 18.000 عامل. (خلود أبو حسين. 2020). بالإضافة إلى هذه الشركات المشهورة في طباعة النقود تتولى الشركة الهولندية إنسخيده والشركة السويسرية أورل فوسلي طباعة نقود ذات نوعية عالية لكن حصتها في سوق طباعة النقود تبقى محدودة. من ناحية أخرى تتطلب عملية طبع النقود ونقلها حماية أمنية خاصة، إذ أن أي خلل في هذا الإطار تترتب عنه نتائج سلبية. ففي سنة 2019 أعلنت حكومة ليبيريا عن فقدان مبلغا بعمالتها المحلية يعادل 104 مليون دولار، وهي أموال تم طبعها في الخارج لكنها ضاعت في مطار البلد. (Christopher Giles. 2019) أما عملية تدمير النقود القديمة فهي بدورها تتطلب بعض الوقت والكثير من الحذر عند نقل وتخزين وتدمير تلك النقود وكذا تدمير الوسائل التي استعملت في طبعها.

### 3.4.2 — احتمال فشل عملية تغيير العملة الوطنية

عملية تغيير عملة البلد ليست مضمونة النتائج، فجاحها مرهون بنجاح تطبيق البلد لسياسة اقتصادية ناجحة وتمكن بنوكه من استقطاب زبائنها من خلال تقديم خدمات مصرفية جاذبة لكافة شرائح المجتمع، بما في ذلك ابتكار نوعا من الخدمات المصرفية يوافق عقيدة أفراد المجتمع.

وفي حالة إخفاق البلد في تطبيق سياسة اقتصادية ناجحة فلن يكون لتغيير العملة الوطنية إلا أثرا مؤقتا، حيث ستعود الأوضاع الاقتصادية، المالية والنقدية إلى ما كانت عليه من قبل، فيبقى معدل التضخم مرتفعا، وتبقى نسبة معتبرة من السيولة النقدية خارج القنوات الرسمية لأن المواطنين والمؤسسات لن يقدموا على إيداع أموالهم في البنوك لانعدام ثقتهم فيها أو لعدم انجذابهم للخدمات والعروض المقدمة لهم. (عمرو خليل. 2019) بل أن ثقة الأفراد والمؤسسات في الهيئات النقدية وفي عملة البلد ستقل أكثر مما يدفع بالكثير منهم إلى شراء العقارات أو شراء الذهب أو اللجوء إلى اقتناء العملات الأجنبية واكتنازها أو تهريبها إلى الخارج، وهذا لتفادي انخفاض قيمة العملة المحلية وتجنب كل أشكال المسائلة عن مصدر أموالهم في حالة إيداعها في بنوك محلية أو التضييق عليهم عند محاولتهم إعادة سحبها من خلال إمكانية لجوء السلطات النقدية إلى تسقيف حجم الأموال المسحوبة. وفي مثل هذه الحالات سيتضرر الاقتصاد الوطني وتتنخفض قيمة العملة الوطنية. وحتى في حال اضطرار المكننزين لتغيير مدخراتهم بالعملة القديمة فإنهم قد يستطيعون الإفلات من عملية

المسائلة عن مصدر أموالهم الكبيرة من خلال تقسيمها إلى مبالغ محدودة توزع على عدد كبير من المعارف الذين يتولون استبدالها بالعملة الجديدة بحيث لا يتعرضون للمسائلة عن مصادر المبالغ المحدودة.

### 3 — تجارب بعض الدول في مجال تغيير العملة

قامت العديد من الدول بتغيير عملاتها، منها الهند، فنزويلا، تركيا، الأرجنتين، البرازيل، استراليا، تركمنستان، انجلترا، السعودية، المغرب... واختلفت الأسباب الداعية لاتخاذ هذا الإجراء باختلاف ظروف الدول. كما اختلفت النتائج المحققة بعد هذا التغيير.

#### 1.3 — تجربة تركيا في مجال تغيير عملتها

أقدمت تركيا سنة 2005 على إصدار عملة جديدة. هذا الإجراء اندرج ضمن مجموعة من الإجراءات التي سمحت بتحسين وضع الاقتصاد التركي.

##### 1.1.3 — الوضع النقدي والمالي في تركيا قبل إصلاح 2001

شهد الاقتصاد التركي تطورا تخللته تقلبات عدة. فخلال سنة 1960 بلغ الناتج الداخلي الخام للبلد بالأسعار الجارية حوالي 13.995.067.818 دولار، ليصل خلال سنة 1999 إلى 255.884.000.000 دولار. فعلى الصعيد النقدي شهدت الليرة التركية تذبذبا خلال الزمن، حيث قفز معدل صرف الليرة خلال سنة 1980 من 1 دولار أمريكي = 80 ليرة تركية إلى 1 دولار = 1.650.000 ليرة تركية خلال سنة 2001. (Salih Bozok, 2018). أما على الصعيد المالي فقد عانت ميزانية الدولة من عجز خلال تسعينيات القرن العشرين نتيجة تطبيق السلطات التركية لسياسة جبائية متساهلة تقوم على إنفاق كبير يتجاوز إيرادات الميزانية، وهذا لتفادي الاضطرابات الاجتماعية، في وقت كانت الظروف السياسية متدهورة. ولمواجهة هذا العجز كانت السلطات النقدية التركية تلجأ للاستدانة، وهو ما تسبب في بلوغ معدل التضخم مستويات عالية، حيث وصل خلال سنة 2000 إلى مستوى 47.20%. من ناحية أخرى شهد الاقتصاد التركي تذبذب رصيد الميزان التجاري مع وجود عجز في الكثير من السنوات. أما على مستوى التشغيل فقد كان بلغ معدل البطالة خلال سنة 2000 يقدر بحوالي 6.49%.



### 2.1.3 – أهم الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد التركي ابتداء من 2001

لمواجهة الوضع الاقتصادي المتدهور تبنت تركيا ابتداء من سنة 2001 استراتيجية تنموية طموحة. وتبعتها في سنة 2005 بتغيير عملة البلد. وتمثلت أهم النتائج المحققة فيما يلي:

– استقطاب تركيا لحوالي 3.352 مليار دولار سنة 2001 ليصل هذا الرقم إلى 12.27 مليار دولار خلال سنة 2016.

– إصدار السلطات النقدية التركية سنة 2005 الليرة التركية الجديدة بحذف ستة أصفار من الليرة القديمة، وبموجب ذلك صارت 1 ليرة = 1 دولار. كما قامت تركيا بجعلها عملتها قابلة لتحويل.

– انتقال معدل التضخم في الاقتصاد التركي من 64.76 % سنة 1999 إلى حوالي 6.45 % سنة 2011.

– ارتفاع الناتج الداخلي الخام خلال سنة 2018 إلى ما يعادل 771.350.000.000 دولار.

### 3.1.3 – عودة الاقتصاد التركي إلى التآزم

سمحت الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها تركيا بقيادة السيد طيب أردوغان بتحسين الوضع الاقتصادي للبلد ووضع عملة البلد. لكن تدريجيا تم تجميد نسبي لأدوات ضبط الاقتصاد، حيث لم يعد البنك المركزي التركي يتمتع بالاستقلالية الكاملة التي تمكنه من جعل الاقتصاد يعمل بطريقة طبيعية، الأمر الذي جعل الشك يذب في الأسواق وفي نفوس المستثمرين، وهو ما دفع بنسبة كبيرة من الأتراك إلى تكوين مدخرات بالعملات الصعبة غير عملة بلدهم. كما شهدت واردات تركيا وبشكل خاص الواردات الزراعية ارتفاعا، وهذا بعدما كان البلد يصدر الكثير منها. على الصعيد المالي أدى انخفاض معدل الادخار في تركيا إلى لجوء البنوك التركية إلى الاقتراض من الخارج، وهو ما تسبب في زيادة حجم المديونية الخارجية وتأثيرها السلبي على معدل صرف الليرة التركية، هذا إضافة إلى تباطؤ انتقال رؤوس الأموال الأجنبية إلى تركيا. أما من حيث المستوى العام للأسعار فبعد أن بلغ معدل التضخم حوالي 6.45 % سنة 2011 فقد بلغ خلال سنة 2018 نسبة 11.54 %. هذه الأمور جعلت معدل صرف الليرة التركية مقابل الدولار الأمريكي ينتقل من مستوى 1 دولار = 4.72 ليرة خلال 15 جوان 2018 إلى مستوى 6.50 ليرة خلال يوم 2018/08/14.

### 2.3 — تجربة دولة تركمنستان في مجال تغيير عملتها الوطنية.

أدى الاختلاف الكبير بين معدل الصرف الرسمي ومعدل الصرف في السوق الموازي لعملة تركمنستان إلى تعقيد نظام الأسعار وإجراء العمليات المحاسبية. فقد كان معدل الصرف الرسمي هو 5.200 منات = 1 دولار، في حين كان معدل الصرف في السوق الموازي هو 1 دولار = 23.000 منات. بعدها لجأت السلطات النقدية التركمانية إلى تطبيق معدل صرف جديد هو 1 دولار = 14.250 منات.

لمعالجة هذا الوضع طبقت السلطات التركمانية سياسة اقتصادية كلية أعطت نتائج جيدة، إذ بلغ معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2006 – 2007 حوالي 11 %، بينما تم تخفيض معدل التضخم إلى ما دون 10 % . بعد ذلك لجأت السلطات التركمانية ابتداء من 1 جانفي 2009 إلى إحلال المنات الجديد محل المنات القديم، حيث صار 1 منات جديد = 5.000 منات قديم. وبموجب ذلك صار معدل الصرف الجديد هو 1 دولار = 2.85 منات جديد. ولقد استطاع البنك المركزي التركماني القيام بعملية إعلام واسعة سمحت بالتعريف بالإصلاحات التي تقوم بها وبشروط تغيير العملة، واستعملت في ذلك مختلف وسائل الإعلام التي سمحت بتحسيس المواطنين بأهمية عملية تغيير العمة وشكل العمل الجديدة. ( Ake

Lönberg. Op. cit. P. 28)

### 3.3 — تجربة إيران في مجال تغيير عملتها الوطنية

#### 1.3.3 — وضعية الاقتصاد الإيراني واللجوء إلى تغيير العملة الوطنية

تعيش إيران وضعا اقتصاديا صعبا بشكل خاص نتيجة الحصار الاقتصادي الأمريكي والعقوبات الأمريكية المفروضة عليها بعد انسحاب أمريكا سنة 2018 من الاتفاق النووي المبرم سنة 2015، والتي مست أساسا صادرات النفط. وتتمثل أهم ملامح الاقتصاد الإيراني خلال هذه الفترة في:

– ارتفاع معدل التضخم إلى حدود 18% سنة 2018 وهذا نتيجة تطور عرض النقود سنويا بما يقارب 20 إلى 30%، وهو ما جعل الكتلة النقدية تصل خلال شهر أكتوبر 2018 حوالي 17 مليون مليار ريال.

– سيادة أكثر من معدل صرف للعملة الإيرانية مقابل العملات الصعبة. فقد كان معدل الصرف الرسمي للريال هو 42 ألف ريال مقابل دولار واحد، بينما وصل في السوق السوداء إلى حوالي 140 ألف ريال.

– ارتفاع مستوى اكتناز.

– تعرض العملة الإيرانية للتزوير.

- انتشار الاقتصاد غير الرسمي.

### 2.3.3 - الصعوبات التي تواجه إصدار إيران لعملة جديدة

لمواجهة الوضع الاقتصادي الصعب الذي يعيشه الاقتصاد الإيراني أقدمت السلطات الإيرانية خلال شهر جويلية 2019 بتغيير عملتها، وهذا بحذف أربعة أصفار من الريال وإحلال التومان محله، حيث صار التومان الواحد يساوي 10 آلاف ريال، بينما صار معدل الصرف في السوق الحرة هو 1.4 تومان مقابل 1 دولار.

يجب القول أنه من الصعب الحكم الآن على تجربة إيران في مجال تغيير عملتها، وهذا بسبب عدم انتهاء العملية التي ستأخذ سنتين حسب تصريح الجهات الرسمية في البلد. لكن عموما يمكن القول أن هذه العملية تواجه صعوبات تتمثل في:

- عدم استقلالية البنك المركزي الإيراني مما يجعله غير قادر على تحقيق الاستقرار النقدي والتحكم في التضخم وأسعار الفائدة وسعر الصرف...

- استمرار انكماش الاقتصاد الإيراني وتحقيقه لمعدلات نمو سالبة. وهذا ما يؤكد تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في شهر أبريل 2019.

### 3.3.3 - الإيجابيات التي يمكن لإيران تحقيقها بشكل عاجل من تغيير عملتها

يمكن لإيران في المدى القصير تحقيق بعض الإيجابيات من تغيير عملتها، مثل: (عمرو خليل).

- مواجهة ظاهرة الاكتناز بتحصيل الأموال المحولة وجعل البنوك تستفيد منها مؤقتا.

- يسهل حذف الأصفار من العملة كتابة أسعار المنتجات المعروضة للبيع، وهو ما يبسط عمليات البيع والشراء. فمثلا كان سعر كيلوغرام من اللحم حوالي 100.000 ريال، وبعد حذف الأصفار الأربع يصار ساوي 10 تومان.

- قد يؤدي تغيير عملة البلد إلى زيادة ثقة المواطنين فيها نتيجة شعورهم بارتفاع قيمتها مقابل العملات الأخرى.

- يسمح تغيير العملة بتقليص تكاليف طبع النقود. فتكلفة ورقة نقدية من 500 تومان تصل إلى حدود 400 تومان.

### 4.3 - تجربة فنزويلا في تغيير عملتها لوطنية

أقدمت فنزويلا في شهر جويلية 2018 على حذف خمس أصفار من عملتها المسماة البوليفار السيادي (bolivar souverain)، وهذا كإجراء لمواجهة تدهور الاقتصاد الفنزويلي بعد

انخفاض أسعار النفط سنة 2014، علما بأن إنتاج وتصدير النفط يشكل 96 % من الدخل الوطني للبلد. هذا القطاع يعيش اليوم وضعا متدهورا بسبب نقص الاستثمار بفعل الحصار الأمريكي الذي يمنع شراء بترول فنزويلا.

ورغم تغيير عملتها لم تتمكن فنزويلا من مواجهة التضخم . فمعدل التضخم في هذا البلد يكون قد بلغ 2600 % خلال سنة 2017. ويعود يعود الارتفاع الكبير في مستوى التضخم إلى ركود الاقتصاد الفنزويلي وعجز سلطات البلد عن اتخاذ الإجراءات الصحيحة التي تسمح برفع مستوى إنتاج السلع والخدمات، إلى جانب قيام حكومة البلد بإصدار موسع للنقود بشكل أضر بمعدل صرف العملة. ففي سنة 2018 كان معدل الصرف في السوق الموازية بين الدولار والعملة الفنزويلية هو 1 دولار = 65 مليون بوليفار قديم، وبعد اعتماد العملة الجديدة صار معدل الصرف هو 1 دولار = 65 بوليفار سيادي. ( François-Xavier Gomez, 2018, Charles Delouche ).

#### 4 — إمكانية لجوء الجزائر إلى تغيير عملتها وشروط نجاحها

دفع الوضع الاقتصادي والمالي المتأزم الذي تعيشه الجزائر إلى طرح فكرة تغيير العملة كحل لتجاوز هذه الأزمة. إن معالجة هذه المسألة تتطلب تحليل الوضع الاقتصادي والمالي للبلد باعتباره يشكل الدافع للدعوة إلى تغيير الدينار الجزائري.

#### 1.4 — العوامل الدافعة لإقدام الجزائر على تغيير عملتها الوطنية

تشهد الجزائر ارتفاع حجم الاقتصاد الموازي وارتفاع مستوى الاكتناز بشكل يجعل حجم الكتلة النقدية الموجودة خارج القنوات الرسمية تشكل نسبة معتبرة من حجم الكتلة النقدية. من ناحية أخرى يشهد معدل صرف الدينار الجزائري تراجعاً مستمراً في ظل ارتفاع نسبي في معدل التضخم وتناقص حجم احتياطي البلد من العملات الصعبة. إضافة إلى هذا الوضع عاشت الجزائر خلال أواخر سنة 2019 و سنة 2020 نقصاً حاداً في السيولة النقدية في مكاتب بريد الجزائر والبنوك الجزائرية، وهو النقص الذي قد يعود إلى تراجع إيرادات الجزائر من تصدير المحروقات وتفشي جائحة كورونا التي أدت إلى ركود الاقتصاد وتراجع مداخيل الأفراد واضطرار الكثير منهم لسحب مدخراتهم الموجودة في مكاتب البريد والبنوك. إن مناقشة مسألة تغيير الدينار الجزائري تتطلب إلقاء نظرة على حجم الكتلة النقدية المتداولة في الجزائر خارج القنوات الرسمية، وكذا محاولة الإحاطة بأهمية الاقتصاد غير

الرسمي والاقتصاد غير الشرعي في الجزائر، لنخلص أخيرا إلى تقدير مدى إمكانية نجاح  
الجزائر في تغيير عملتها في مواجهة تلك المشاكل.

#### 1.1.4 – عجز البنوك الجزائرية على استقطاب الأموال الموجود خارج القنوات

##### الرسمية

صرح السيد محافظ بنك الجزائر أن الكتلة النقدية في الجزائر تقدر بـ 14.574 مليار  
د.ج، منها 4.780 مليار د.ج هي خارج القنوات البنكية. كما صرح السيد عمار حيواني،  
محافظ بنك الجزائر بالنيابة، في شهر نوفمبر 2019 أن حجم النقود المتداولة خارج القنوات  
الرسمية يزيد عن 5000 مليار د.ج، وهو ما يمثل 30 % من إجمالي الكتلة النقدية في  
الجزائر. (2019SAID RABIA).

هذا الوضع يدل على عجز البنوك الجزائرية على تعبئة الإدخار. وهو وضع يعود  
إلى جملة الأسباب التالية: (حميد قرومي، 2012. ص ص 134 – 135)  
- ارتفاع مستحقات البنوك على المؤسسات الجزائرية، خاصة منها المؤسسات  
العمومية الاقتصادية.

- بساطة ومحدودية عدد الخدمات المصرفية المقدمة للزبائن مقارنة بما تقدمه البنوك  
الدولية. فالكثير من البنوك الجزائرية تفتقر لاستراتيجية قادرة على تعبئة ادخار الجمهور  
الذي لا يثق كثيرا في البنوك بسبب تخوفه من إفلاسها أو سحب الاعتماد منها أو بسبب  
صعوبة فتح حسابات بنكية نظرا للتعقيدات الكثير التي تواجه عمليات دراسة طلبات  
القروض. هذا الأمر يبين مدى ضعف التسويق البنكي بشكل يحد من قدرة البنوك الجزائرية  
على معرفة رغبات الزبائن.

- قلة المنافسة البنكية في الجزائر واستحواذ القطاع المصرفي العمومي على الجزء  
الأكبر من النشاط البنكي.

- طريقة عمل البنوك الجزائري لم تتغير، فقد بقيت هذه البنوك تعمل أساسا كبنوك  
إيداع، مع منحها لمبالغ محدودة في شكل قروض غير خطيرة، غالبا ما تمنح لشركات تجارية  
تتمتع بقدر سريعة على بيع منتجاتها وإعادة تسديد القروض الممنوحة لها من قبل هذه  
البنوك. أما القروض الموجه للمؤسسات الإنتاجية فهي محدودة، وحين توافق البنوك على  
منح مثل هذه القروض فذلك يأخذ وقتا ليس بالقصير، نتيجة بطء عمليات دراسة الملفات.

– عدم رضا زبائن البنوك عن خدمات البنوك الجزائرية وطريقة الاستقبال، بطء عملية الاستجابة لطلبات الزبائن، لا مبالاة من قبل العاملين في الشبايك، كثرة الصراع مع الزبائن في حال عدم اكتمال ملفاتهم، طول آجال تسليم دفاتر الصكوك وبطاقات الائتمان وكذا فترات حساب فوائد الأموال المودعة، طول آجال القيام بعمليات تحويل العملات، لجوء بعض البنوك إلى توقيف حركة حسابات الزبائن بدعوى ضرورة تجديد ملفاتهم الإدارية. ورغم أن بنك الجزائر يرسل أحيانا تعليمات تخص تأطير عمل البنوك، إلا أن بعض البنوك لا تستجيب لهذه التعليمات بسبب نفوذها، - الكثير من البنوك تسجل تباطؤ كبيراً في إعلام زبائنها بكشوف حساباتهم، ومنها من لا ترسل هذه الكشوف إلا في نهاية السداسي.

– نقص تدريب موظفي البنوك الأمر الذي يحد من كفاءتهم وقدرتهم على استعمال الأدوات والأساليب المتطورة في مجال العمل المصرفي بما يسمح بالتحويل السريع للأموال ما بين الحسابات، الأمر الذي يدفع ببعض المتعاملين الاقتصاديين إلى تفضيل التعامل نقدا لتفادي نقائص البنوك. كما تعاني المؤسسات المصرفية الجزائرية من نقص الوسائل المستعملة في إنجاز العمليات المصرفية. فرغم التقدم الذي سجلته البنوك التجاري في مجال التعامل بالنقود الكتابية، إلا أن التحويلات الإلكترونية بين الحسابات البنكية المختلفة لا زالت محدودة و لا تشكل إلا نسبة ضعيفة من مجموع العمليات التي تتم ما بين البنوك.

– نقص عدد الوكالات المصرفية خارج المدن الكبيرة. فمؤشر الكثافة المصرفية (عدد الفروع ÷ عدد السكان) × 10.000 في الجزائر هو أقل من الواحد، وهذا دليل على قلة انتشار البنوك وفروعها. من ناحية أخرى

– ضعف قدرة البنوك الجزائرية على استقطاب الأعوان الاقتصاديين العاملين في الاقتصاد الموازي الذين يتجنبون التعامل مع البنوك لتفادي كشف المصادر المشبوهة لأموالهم. بخصوص هذه النقطة يمكن للبنك عدم التعامل بصرامة كبيرة مع الزبائن لمعرفة مصادر الأموال التي يرغبون في إيداعها بالبنوك. ويمكن تفويض عملية التحري عن مصدر الأموال لجهة مختصة.

عموما تبقى البنوك الجزائرية في حاجة إلى تحسين خدماتها لكسب ثقة الزبائن واستقطابهم لإيداع أموالهم. وفي إطار مواجهة الاقتصاد غير الرسمي لجأت السلطات الجزائرية سنة 2014 إلى فرض إلزامية استعمال الصكوك بالنسبة للصفقات التجارية التي تزيد قيمتها عن مليون د.ج. كما أقرت خلال سنة 2015 السماح لممارسي النشاطات

الاقتصادية غير الرسمية لكنها شرعية إيداع أموالهم في البنوك دون متابع قضائية مع خضوعها لضريبة جزافية.

#### 2.1.4 — واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وعوامل انتشاره

##### 1.2.1.4 — تقدير حجم القطاع والتشغيل غير الرسمي في الجزائر

تشير نتائج الدراسة الميدانية المنجزة من قبل الديوان الوطني للإحصائيات على مستوى العائلات الجزائرية خلال سنة 2016 إلى أن مجموع النشاطات الاقتصادية غير الشرعية التي تفلت من رقابة الجهات المعنية نتيجة عدم خضوعها للمعايير القانونية، الاجتماعية والجبائية المحددة من طرف الدولة هي على درجة كبيرة من الأهمية، حيث بلغت تمكن القطاع غير الرسمي خلال سنتي 2015 و 2016 من توفير 27 % و 27.43 % على التوالي من مجموع مناصب اشغل المتاحة في الجزائر. (Smaili Nabila, 2018. P. 179)

##### 2.2.1.4 — عوامل انتشار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

يعود انتشار النشاط الاقتصادي غير الرسمي إلى تضافر العديد من العوامل، وهي:  
— الأرباح المحققة من ممارسة النشاطات في السرية يفوق ما هو محقق من الممارسة القانونية لهذا النشاط، حتى إذا تم أخذ المخاطر المترتبة عن ذلك النشاط بعين الاعتبار. (Ali Latreche. 2009. P. 117)

— انتشار عمليات البيع دون استعمال الفواتير بين المتعاملين الخواص، إضافة إلى تسوية المعاملات نقدا يدفع بالأعوان الاقتصاديين ذوي النوايا الحسنة، إلى التصريح الكاذب بمدخلهم نظرا لصعوبة تأكيد وتبرير مداخيلهم.

— ترتفع تكلفة ممارسة النشاطات بصورة رسمية بسبب كثرة القوانين والإجراءات المطبقة على ممارسي النشاطات الاقتصادية الرسمية (رخصة ممارسة النشاط، شروط النظافة، ضرورة استعمال الفواتير، الضغط الضريبي وعشوائية فرض الضرائب والتغير المستمر للقوانين، تكاليف دراسة السوق، تكاليف أعمال التوثيق، تكاليف الحصول على السجل التجاري، تكاليف تهيئة محل ممارسة النشاط، مبلغ الإيجار المصرح به، المبلغ الأدنى الواجب توفيره لفتح حساب بنكي، صعوبات الحصول على قروض مصرفية، صعوبة الحصول على مشاريع... هذا الوضع يدفع بالبعض إلى ممارسة نشاطاتهم الاقتصادية بصورة غير رسمية. ويساهم غياب الدولة وتساهلها في تطبيق القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي في تشجيع بممارسة النشاطات الاقتصادية بصورة غير رسمية.

- انتشار البطالة يدفع إلى ممارسة أنشطة اقتصادية بصورة غير رسمية. هذا الأمر ظهر في الجزائر بعد تطبيق الجزائر خلال تسعينيات القرن العشرين لسياسات التثبيت والتعديل الهيكلي المملاة من قبل صندوق انقد الدولي. كما يساهم ارتفاع معدلات النمو السكاني والهجرة الريفية في ظل عجز القطاع العصري على توفير مناصب شغل كافية في اتساع دائرة الاقتصاد الخفي.

- سهولة ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية التي لا تتطلب رأسمال ومعدات كبيرة والتي يمكن ممارستها بشكل خفي تدفع بالبعض إلى العمل في السر، وهذا على عكس النشاطات التي تتطلب تجهيزات كبيرة.

#### 3.2.1.4 - أشكال مختلفة من الاقتصاد غير الرسمي وغير الشرعي في الجزائر

يشهد الاقتصاد الجزائري ممارسة العديد من النشاطات غير الرسمية وغير القانونية، مثل تهريب السلع إلى الخارج، بيع المخدرات، تزوير العملات، تجارة الأسلحة. ورغم صعوبة تقدير هذا النوع من النشاطات إلا أن عدد وحجم العمليات المكتشفة من قبل الدرك الوطني وأعاون الجمارك تعطي فكرة تقريبية عن حجم هذه الظواهر الإجرامية. ففي مجال تهريب السلع عبر الحدود الجزائرية تشير بعض مصادر المعلومات أنه خلال سنة 2011 بلغت قيمة السلع الغذائية المحجوزة من قبل الدرك الوطني وحراس الحدود الجزائريين حوالي 215748 طن. (El Watan. 2012). كما تمكنت وحدات حراس الحدود خلال شهر سبتمبر 2018 من حجز 20087 طن من المواد الغذائية و209 رأس ماشية كانت مهربة للخارج، وهذا ناهيك عن الكميات المهربة من البنزين، التبغ... (Liberté. 2019)

أما في ما يخص تزوير الدينار الجزائري فالأخبار الوطنية لا تخلو من الإعلان عن القبض على جماعات جزائرية وأخرى أجنبية مزورة لمبالغ نقدية كبيرة. فمثلا أشارت مصالح الأمن الوطني للجزائر العاصمة إلى القبض على عصابة مختصة في تزوير الدينار وبحوزتها 500 مليون سنتيم. وخلال سنة 2009 ألقط الشرطة القضائية لمدينة ليون الفرنسية القبض على عصابة مختصة في تزوير العملات بحوزتها حوالي 30.000 ورقة نقدية من فئة 1000 د.ج، هذا إضافة إلى تسريبها لما يقرب من 200.000 ورقة نقدية من فئة 1000 د.ج. (Jeune Afrique. Com. 2009). وتتعدد الجهات الخارجية التي تأتي منها العملة الجزائرية المزورة وحتى الأورو والدولار. فيطاليا، الصين وغيرها من الدول تعتبر مصادر تأتي منها العملة الجزائرية المزورة.



### 3.1.4 — مستوى التضخم في الجزائر ومحدداته الرئيسية

مر مستوى التضخم في الجزائر بمراحل رئيسية ارتبطت بأحداث بارزة، مثل تطبيق استراتيجية تنموية طموحة، تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، تحسن مداخل الجزائر من تصدير النفط، ارتفاع مستوى السيولة النقدية.

#### 1.3.1.4 — تطور معدل التضخم في الجزائر

نميز ضمن تطور معدل التضخم في الجزائر ثلاث مراحل رئيسية ارتبطت بتوجهات اقتصادية مختلفة. المرحلة الأولى تمتد من سنة 1962 إلى غاية 1990، ثم تلتها مرحلة 1990 — 1996 وأخيرا مرحلة ما بعد 1997.

#### — التضخم النقدي في الجزائر خلال الفترة 1962 — 1990

تميزت الفترة 1962 — 1990 تبني الجزائر لنموذج تنموي اشتراكي يركز على تخطيط مركزي، حيث تتولى الدولة تحديد الأسعار بشكل جعل معدل التضخم مقيد ومحدد عند مستوى معقول نسبيا. وخلال هذه الفترة كان تدخل السلطات النقدية تحدد أسعار الواردات لحماية الإنتاج الوطني.

#### — التضخم النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990 — 1996

تميزت فترة 1990 — 1996 بارتفاع ملحوظ لمعدل التضخم في الجزائر، حيث انتقل هذا المعدل من 9.30 % خلال سنة 1989 إلى 16.65 % خلال سنة 1990 ليصل خلال سنة 1992 إلى 31.66 % ليعود إلى مستوى 18.67 خلال سنة 1996. ويعود تسارع معدل التضخم خلال هذه الفترة إلى تطبيق برنامج التعديل الهيكلي تحت إشراف صندوق النقد الدولي وما ترتب عنه من تحرير الاقتصاد وتحرير الأسعار وتقليص الواردات، وتخفيض قيمة الدينار، إضافة إلى اختلال قنوات التوزيع. ( Abdelrahmi Bessaha. 2020). وكانت نتيجة تطبيق هذا البرنامج تفاوت مستوى الطلب على السلع والخدمات ومستوى عرضها.

#### — التضخم النقدي في الجزائر ابتداء من سنة 1997

سمح تطبيق برامج التثبيت والتعديل الهيكلي بمواجهة التضخم في الجزائر، الأمر الذي جعل معدل التضخم يصل خلال سنة 1997 إلى 5.73 % لتصل خلال سنة 2000 إلى 0.33 %. ويعود تحسن معدل التضخم في الجزائر خلال هذه الفترة إلى ارتفاع سعر البترول في السوق الدولية وتحسن مداخل الجزائر من العملة الصعبة مما سمح باستيراد

## دوافع تغيير العملة الوطنية وشروط النجاح. دراسة إمكانية لجوء الجزائر لتغيير الدينار الجزائري.

كميات معتبرة من الأغذية بشكل ساهم في ارتفاع مستوى عرض المواد الغذائية. من جهته شهد معدل صرف الدينار الجزائري بعض التراجع. هذا الوضع نتج أيضا بفضل قيام السلطات النقدية بتقليص حجم السيولة النقدية في البنوك، وهذا من خلال رفع معدل الاحتياطي الإجباري، رفع معدل الفائدة...

وضمن هذه الفترة يمكن تمييز فترة جزئية بدأت سنة 2012 وتميزت بميل الأسعار إلى الارتفاع بمعدل 8.9 % لتتخفف خلال الفترة 2013 – 2015، لتعود إلى الارتفاع سنة 2016 بمعدل 6.4 %، ثم لتشهد انخفاضا إلى مستوى 2 % خلال سنة 2019. ويعود ارتفاع معدل التضخم في الجزائر ابتداء من سنة 2012 إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، خاصة منها المنتجات الطازجة، ارتفاع الطلب المحلي نتيجة ارتفاع مستوى النفقات العمومية بفعل ارتفاع مستوى السيولة النقدية، ارتفاع مستوى الأجور وبقية أشكال التحويلات. أما في نهاية سنة 2019 فارتفاع الأسعار ناتج عن انخفاض مداخل الجزائر من النفط وميل السلطات النقدية إلى تقليص الواردات فقد كان سببا في ارتفاع المستوى العام للأسعار. أما خلال سنة 2020 فقد تسببت جائحة كورونا في ارتفاع مستوى الأسعار إلى حدود 5 % (Abdelrahmi Bessaha. Op. cit). نشير هنا إلى أن الجزائر اعتمدت سنة 2001 كسنة الأساس لحساب معدل التضخم خلال الفترة التي تلت سنة 2001.

الجدول 1 : متوسط تغيير مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر

السنة	المعدل	السنة	المعدل	السنة	المعدل	السنة	المعدل	السنة	المعدل
2010	3.91	2000	0.33	1990	16.65	1980	9.51	1970	6.6
2011	4.52	2001	4.22	1991	25.88	1981	14.65	1971	2.62
2012	8.89	2002	1.41	1992	31.66	1982	6.54	1972	3.65
2013	3.25	2003	4.26	1993	20.54	1983	5.96	1973	6.17
2014	2.9	2004	3.96	1994	29.04	1984	8.11	1974	4.69
2015	4.7	2005	1.38	1995	29.77	1985	10.48	1975	8.23
2016	6.39	2006	2.31	1996	18.67	1986	12.37	1976	9.43
2017	5.59	2007	3.67	1997	5.73	1987	7.44	1977	11.98
2018	4.27	2008	4.85	1998	4.95	1988	5.91	1978	17.52
2019	1.95	2009	5.73	1999	2.64	1989	9.30	1979	11.34

Source : ONS

#### 2.3.1.4 — سبل مواجهة التضخم في الجزائر

يمكن مواجهة التضخم في الجزائر من خلال:

— التحكم في النفقات العمومية الجارية، وبشكل خاص الكتلة الأجرية، وابتكار طريقة جديدة لتمويل عجز الميزانية دون تأجيل مستوى التضخم.

— اعتماد سياسة نقدية صارمة تقوم على رفع معدل الفائدة لتقليص مستوى الاستهلاك والاستثمار، وهو ما من شأنه تخفيض مستوى الأسعار. من جهة ثانية يسمح رفع معدل الفائدة داخل البلد بتحسين معدل صرف العملة الوطنية، إذ أنه يؤدي إلى جعل أسعار المنتجات ترتفع، وهو ما يقلص من واردات البلد ويقلص مستوى الطلب الكلي. كما يتطلب الأمر تقليص الفارق الموجود في معدل صرف العملة الوطنية بين السعر الرسمي و في السوق الموازية. من ناحية أخرى يتطلب إصلاح النظام النقدي بالجزائر بتحسين طريقة إدارة السيولة.

— تحسين مستوى الناتج الداخلي الخام بتحسين إنتاجية العمل وتعبئة رأس المال وتحسين مردوبيته.

— تطوير هياكل تخزين وتسويق وتوزيع السلع باعتبارها تؤثر في مستوى الأسعار.

#### 4.1.4 — تطور معدل صرف العملة الجزائرية رسميا وفي السوق الموازية

تعتبر قيمة عملة البلد عن قوة اقتصاده. بالنسبة للجزائر شهد معدل الصرف الرسمي للدينار مقارنة بالدولار تراجعاً ملحوظاً. فبعد أن كان 1 دولار = 5 دينار خلال سنة 1974، انتقل هذا المعدل في يوم 30 نوفمبر 2020 إلى 1 دولار = 129.14 د.ج، بينما بلغ في السوق الموازية 175 د.ج. ونفس الوضع يعيشه الدينار مقابل الأورو. ورغم انخفاض معدل صرف الدينار الجزائري لم تشهد صادرات الجزائر خارج المحروقات ارتفاعاً كبيراً، وهذا لكون مشكلة الاقتصاد الجزائري مشكلة هيكلية، حيث تبقى الإجراءات النقدية المتخذة غير قادرة على دفع الصادرات ما لم تعزز على مستوى الدائرة الحقيقية. Abderrahmane (Mebtoul.2020)

الجدول 2 : تطور معدل صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي

السنة	المعدل	السنة	المعدل	السنة	المعدل	السنة	المعدل	السنة	المعدل
2014	80.58	2004	72.06	1994	35.06	1984	4.98	1974	4.18
2015	100.69	2005	73.28	1995	47.06	1985	5.03	1975	3.95
2016	109.44	2006	72.65	1996	54.75	1986	4.70	1976	4.16
									4.96
									4.93
									4.93

دوافع تغيير العملة الوطنية وشروط النجاح. دراسة إمكانية لجوء الجزائر لتغيير الدينار الجزائري.

110.96	2017	69.29	2007	57.71	1997	4.85	1987	4.15	1977	4.93	1967
116.62	2018	64.58	2008	58.74	1998	5.91	1988	3.97	1978	4.93	1968
		72.65	2009	66.57	1999	7.61	1989	3.85	1979	4.93	1969
		74.38	2010	75.26	2000	8.96	1990	3.84	1980	4.94	1970
		72.94	2011	77.21	2001	18.47	1991	4.32	1981	4.61	1971
		77.53	2012	79.68	2002	21.84	1992	4.59	1982	4.48	1972
		79.37	2013	77.39	2003	23.34	1993	4.79	1983	3.96	1973

المصدر: جدول أعد اعتمادا على تقارير بنك الجزائر

#### 1.4.1.4 – مراحل تطور معدل صرف الدينار الجزائري

نميز في مسار تطور معدل صرف الدينار الجزائري ثلاث مراحل رئيسية. المرحلة الأولى تمتد من سنة 1962 إلى غاية سنة 1986. أما المرحلة الثانية فتبدأ من سنة 1986 وتنتهي في سنة 1994، ثم بعد ذلك تأتي المرحلة الثالثة التي تبدأ في سنة 1994 ولا زالت مستمرة إلى يومنا هذا.

#### - معدل صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1962 – 1986

خلال الجزء الأول من هذه الفترة والذي يمتد ما بين سنتي 1962 و 1974 كان معدل صرف الدينار الجزائري مع بقية العملات الدولية يتحدد عبر الفرنك الفرنسي. فعلى سبيل المثال وخلال سنة 1974 كان معدل الصرف بين الدينار والدولار الأمريكي هو 1 دولار = 4.18 د.ج.

بعد انهيار نظام بريتون وودز واعتماد معدل الصرف العائم تم ربط الدينار الجزائري بسلة من العملات الصعبة، حيث كان الدولار يشكل النسبة الكبرى ضمن هذه السلة. الملاحظ أنه خلال السنوات الأولى من ثمانينيات القرن العشرين شهد معدل صرف الدولار ارتفاعا، وهو ما أدى إلى ارتفاع قيمة الدينار الجزائري، وهو ما جعل أسعار المنتجات الجزائرية ترتفع بشكل قلل من قدرتها التنافسية. لكن بالمقابل صارت أسعار الواردات أرخص مما كانت عليه من قبل وهو ما شجع على الاستيراد أكثر. لكن في منتصف ثمانينات القرن العشرين تهاوت أسعار النفط وتراجع معها سعر الدولار، الأمر الذي أدى إلى تراجع إيرادات الجزائر من صادرات المحروقات. لمواجهة هذا الوضع سمحت السلطات النقدية الجزائرية بتدهور قيمة الدينار، إذ فقد الدينار حوالي 31 في المائة من قيمته

ما بين سنتي 1986 و 1988، حيث انتقل معدل صرف الدينار مقابل الدولار من 4.70 د.ج مقابل دولار واحد خلال سنة 1986 إلى 5.91 د.ج مقابل دولار واحد خلال سنة 1988.

#### - معدل صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1986 – 1994

شهدت سنة 1986 تراجع كبير في أسعار النفط، وهو ما أدى إلى تراجع مداخيل الجزائر من صادرات النفط. لمواجهة هذا الوضع تخلت السلطات النقدية الجزائرية عن ربط الدينار الجزائري بسلة من العملات. وفي هذا السياق اتخذت السلطات الجزائرية جملة من الإصلاحات الاقتصادية والقانونية، منها إصدار قانون يخص استقلالية المؤسسات (1988)، قانون النقد والقرض (1990) تأسيس مجلس النقد والقرض الذي أوكلت له مهام تحديد معايير الصرف ومعايير الاستدانة من الخارج.

شهد الدينار الجزائري خلال انخفاضاً كبيراً، إذ انتقل معدل صرف الدينار مقابل الدولار من 1 دولار = 4.85 د.ج خلال سنة 1987 إلى 1 دولار = 35.06 د.ج خلال سنة 1994.

#### - معدل صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1994 فما فوق

بعد إقدام الجزائر على تحرير التجارة الخارجية وتبنيها لنظام صرف جديد ابتداء من سنة 1994 صار معدل صرف الدينار الجزائري يتحدد بصورة مرنة في سوق الصرف ما بين البنوك (le marché interbancaire des changes)، وهذا نتيجة التقاء العرض والطلب، حيث صار معدل صرف الدينار الخارجي يتحدد وفق معدل سوق الصرف ما بين البنوك، حيث كان تراجع معدل صرف الدينار مقارنة بالدولار والأورو مرتبطاً بالفرق بين معدل التضخم في الجزائر ومعدل التضخم في العالم. فخلال فترة 2013 – 2017 كان معدل التضخم في البلدان المتقدمة لا يتعدى 2% وهو ما جعل معدل صرف الدينار يتراجع في حين لم تشهد أسعار المنتجات المستوردة انخفاضاً ملحوظاً.

ويعود تراجع معدل صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الصعبة إلى جملة من العوامل تتمثل في:

— لجوء السلطات النقدية الجزائرية لضخ أموال كبيرة عن طريق النفقات العمومية دون أن يكون لها الأثر الكبير على معدل النمو الاقتصادي بسبب سوء التسيير وتفشي الفساد، فمعدل النمو الاقتصادي خلال سنة 2020 قدره صندوق النقد الدولي بـ 5%.

الأمر الذي يتسبب في ارتفاع معدل التضخم. (Abderrahmane Mebtoul, 2020)

— تراجع مداخيل الجزائر من العملات الصعبة نتيجة انخفاض أسعار النفط ابتداء من سنة 2015. ومما زاد الأمر تعقيدا تفشي جائحة كورونا التي تسببت في تباطؤ النشاط الاقتصادي على مستوى الدول الكبرى مما تسبب في تراجع الطلب على النفط، هذا إضافة إلى تراجع تحويلات المهاجرين الجزائريين بالخارج من العملات الصعبة نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشونها. وحسب تصريحات محافظ بنك الجزائر، السيد أيمن عبد الرحمان، فإن احتياطي الجزائر من العملات الصعبة قدر خلال سنة شهر فيفري من سنة 2020 بـ 62 مليار دولار، بعد أن كان خلال سنة 2017 يقدر بـ 97.33 مليار دولار.

— كثرة الطلب على العملات الصعبة لتمويل واردات الجزائر وتلبية طلبات الحجاج وغيرهم من المستفيدين من المنحة السياحية. وتولت السوق الموازية تلبية جزء من الطلب على العملات الصعبة. ولقد ساهم تحول الجزائر سنة 2009 من استعمال التسليم الوثائقي إلى القرض المستندي في زيادة إقبال الكثير من المستوردين على شراء العملات من السوق الموازية، الأمر الذي جعل سعر العملات الصعبة في هذه السوق ترتفع. من ناحية أخرى أدى إقبال الكثير من الجزائريين والأجانب إلى شراء العملات الصعبة في السوق السوداء إرسالها إلى الخارج بطريقة غير قانونية في انخفاض أكبر للدينار في السوق غير الرسمية.

— هناك من يرى بأن تخفيض معدل صرف الدينار مقابل الدولار والأورو عملية مقصودة من طرف بنك الجزائر وهي تهدف إلى تحقيق هدفين اثنين. الهدف الأول يتمثل في تضخيم مصطنع للإيرادات المتأتية من ضرائب المحروقات والضرائب العادية المتأتية من الرسوم الجمركية المقيمة بالدولار بالشكل الذي يسمح بتغطية الميزانية. بينما الهدف الثاني لهذا الإجراء فيتمثل في جعل أسعار الواردات مقيمة بالدينار الجزائري ترتفع بالشكل الذي قد يقلل من الطلب عليها وبالتالي يؤدي إلى تقليص فاتورة الاستيراد بالشكل الذي يسمح بالحفاظ على احتياطي الجزائر من العملات الصعبة.

— لجوء بنك الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين شهر نوفمبر 2017 وشهر أبريل 2017 إلى طبع حوالي 6000 مليار د.ج، أي ما يعادل 55 مليار دولار، وهو مبلغ يمثل تقريبا 32 % من الناتج الداخلي الخام لسنة 2018، وهو ما تسبب في ارتفاع معدل التضخم وتقلص رصيد الجزائر من العملات الصعبة وانعكاس ذلك سلبا على معدل صرف الدينار، وهذا على اعتبار أن طبع النقود لتمويل المؤسسة جعل هذه الأخيرة تتمتع بقدرة شرائية مكنتها من استيراد الكثير من المواد الأولية بالعملة الصعبة.

#### 2.4.1.4 – سوق الصرف الموازي في الجزائر

في سنة 1975 كان معدل صرف الدينار الرسمي مقابل الدولار هو 1 دولار = 3.95 د.ج، بالمقابل كان معدل الصرف في السوق الموازية هو 1 دولار = 6.36. في سنة 1985 كان معدل الصرف الرسمي هو 1 دولار = 5.03 د.ج بينما في السوق الموازية كان 1 دولار = 24.58. في سنة 2002 كان معدل الصرف الرسمي هو 1 دولار = 79.68 بينما بلغ في السوق الموازية 1 دولار = 82.00 د.ج. أما يوم ديسمبر 2020 فقد بلغ معدل صرف الدولار في السوق الموازية مستوى 1 دولار = 175 د.ج وهذا مقابل 1 دولار = 131.92 د.ج في السوق الرسمية.

يعود وجود سوق غير رسمي للعملات الصعبة في الجزائر إلى نقص عرض العملات الصعبة في الجزائر وعجز البنك المركزي الجزائري عن تلبية طلب المواطنين إلى فرض الرقابة على الصرف، الأمر الذي أدى إلى ظهور سوق موازية للعملات الأجنبية. يتحدد معدل الصرف في السوق الموازية بعدة عوامل. فمن جهة تطلب العملات الصعبة لتمويل الواردات القانونية وكذا تمويل الواردات (الديون الخارجية وخدمة الدين). كما تطلب العملات الصعبة لتمويل الواردات غير القانونية، توظيف الأموال في الخارج. بالنسبة لعرض العملات الصعبة في السوق الموازية فمصدره الصادرات غير المعلنة، فائض فواتير الاستيراد، الفرق الناتج عن تقليص فواتير التصدير. كما يشمل عرض العملات الصعبة في السوق الموازية مبالغ بالعملات الصعبة مرحلة من قبل المهاجرين الجزائريين في الخارج سواء منهم السابقين أو الحاليين، الإيرادات المتأتية من السياحة وكذا تضخيم الفواتير.

ويتم حساب معدل صرف العملة في السوق الموازية بتطبيق العلاقة التالية:

معدل الصرف في السوق الموازية = معدل الصرف الرسمي + (معدل الصرف الرسمي × معدل الجمركية) + معدل الرسم على القيمة (المضافة).

#### 5.1.4 – انعكاسات احتياطي الجزائر من العملات الصعبة على معدل صرف

##### الدينار

شهد احتياطي الجزائر من العملات الصعبة مقدرا بالدولار تطورا عبر الزمن، وهذا نتيجة تفاعل عوامل عديدة منها سعر البترول وحجم صادرات الجزائر منه، إضافة إلى مستوى واردات الجزائر من السلع والخدمات.

دوافع تغيير العملة الوطنية وشروط النجاح. دراسة إمكانية لجوء الجزائر لتغيير الدينار الجزائري.

الجدول 3 : تطور احتياطي الجزائر بمليار دولار (دون الذهب) وعدد الشهور التي تغطيها الواردات

خلال الفترة 2000 – 2013

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	الفترة
77.78	56.18	43.11	32.92	23.11	17.96	11.9	الاحتياطي
65.7	54.6	38.7	29.0	25.2	24.8	28.5	سعر برمبل النفط بالدولار
36.66	27.36	23.72	24.34	19.14	18.08	12.9	عدد الشهور التي تغطيها الواردات

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	الفترة
194.01	190.66	182.22	162.22	148.9	143.1	110.18	الاحتياطي
109.5	111.0	112.9	80.2	62.3	99.9	74.8	سعر برمبل النفط بالدولار
35.41	36.66	36.76	38.32	36.40	34.99	39.73	عدد الشهور التي تغطيها الواردات

Source: Rapports annuels de la Banque d'Algérie sur «Evolution économique et monétaire en Algérie » : Rapports 2003, 2008 et 2013. www.bank-of-algeria.dz

لمواجهة الوضع المالي الصعب تلجأ السلطات النقدية الجزائرية لتخفيض معدل صرف عملتها، وهذا من جهة لجعل أسعار الواردات ترتفع بشكل يؤدي إلى تقليص مستوى الاستهلاك وبالتالي تقليص مبلغ فاتورة الاستيراد. من جهة ثانية يسمح هذا الإجراء بتضخيم قيمة العائدات من الجباية البترولية بالشكل الذي يؤدي إلى تقليص عجز الميزانية.

الآن بافتراض أن السلطات النقدية أصدرت دينارا جديدا بحذف بعض أصفار الدينار القديم، وهو ما سيحسن من معدل صرف الدينار الجزائري مقارنة بالعملات الصعبة. هذا التحسن الوهمي سيجعل أسعار الواردات مقيمة بالدينار الجزائري الجديد تبدو رخيصة، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الواردات وارتفاع فاتورة الاستيراد. لكن في ظل عدم تحسن القدرة التصديرية للبلد فإن عائدات الجزائر من التصدير ستبقى على حالها، الأمر الذي يعمق عجز الميزان التجاري الجزائري مما سيؤدي إلى تراجع احتياطي الجزائر من العملات الصعبة في وقت قصير.

إن تغيير العملة الوطنية في ظل عدم تحسن القدرة التصديرية للبلد سيعمق وضع الميزان التجاري الجزائري بشكل سيدفع السلطات النقدية الجزائرية مجددا إلى تخفيض معدل صرف الدينار الجزائري. وحينها تصبح عملية تغيير العملة عديمة الجدوى.



## 2.4 – شروط نجاح عملية تغيير العملة في الجزائر

يتوقف نجاح تغيير العملة الوطنية في تحقيق الأهداف المسطرة على القيام بإصلاح اقتصادي شامل يسمح برفع مستوى إنتاج السلع والخدمات وتطوير الخدمات المصرفية وتبسيط شروط ممارسة النشاط الاقتصادي منعا لانتشار الاقتصاد الموازي.

### 1.2.4 – إصلاح النظام الاقتصادي الجزائري

الوضع الاقتصادي للجزائر يتطلب إصلاحا يقوم على النهوض بالاقتصاد خارج المحروقات بما يسمح بتحسين الإنتاج والإنتاجية والعمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي. على صعيد آخر يتطلب الأمر التحكم في توجيه الاستثمارات إلى المجالات الحيوية، إصلاح النظام الجبائي وتوسيع الوعاء الضريبي ليشمل الاقتصاد الموازي، العمل على توسيع استعمال الطاقات البديلة عوضا عن استعمال الطاقات التقليدية تخصيص البترول والغاز للاستعمالات الضرورية. على صعيد آخر يتطلب الأمر إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية بتحسين نوع الخدمات المقدمة للزبائن بجذب مكنتزات الأفراد. وقد يساهم إطلاق خدمات الصيرفة الإسلامية في استقطاب بعض الأموال الموجودة خارج البنوك. هذه التجربة لا زالت في بدايتها في الجزائر بحيث لا يمكن الحكم عليها.

### 2.2.4 – مواجهة النشاط الاقتصادي غير الرسمي كحل لاستقطاب الأموال

#### الموجودة خارج القنوات الرسمية

يسمح تحليل ظاهرة الاقتصاد الخفي والبحث عن مسبباتها وإيجاد حلول لها تسمح باستقطاب بعض الأموال المتداول في هذا النشاط. ونشير هنا إلى أن محاولات جذب الأموال الموجودة خارج التعامل الرسمي، من خلال اعتماد حوافز سابقة مثل التصريح الضريبي الطوعي، إطلاق مبادرة الاقتراض الوطني للتنمية الاقتصادية في سنة 2016، التي لم تسمح بجذب سوى 568 مليار د.ج هي في مجموعها عمليات اكتتاب من قبل هيئات عمومية. لكل هذا يتعين البحث عن سبل أكثر قدرة على جذب المكنتزات.

### 3.2.4 – محاربة النشاطات غير المشروعة وأثرها على زيادة سيول البنوك

من ناحية أخرى يتعين على السلطات الرسمية للجزائر البحث عن سبل مواجهة تهريب السلع المدعمة، مما يسبب خسائر للاقتصاد الجزائري. فهل بالإمكان اللجوء إلى رفع الدعم عن تلك السلع لمنع تهريبها إلى الخارج؟

#### 4.2.4 — تطوير وسائل الدفع الإلكتروني كسبيل لمواجهة أزمة السيولة

يسمح اعتماد الدفع الإلكتروني للأموال بتحقيق الكثير من الإيجابيات. فمن جهة سيكون بإمكان البنك المركزي تخفيض تكلفة طبع الأوراق النقدية. من جهة ثانية ستتمكن البنوك التجارية في ظل استعمال النقود الإلكترونية الاستغناء بشكل كبير عن التعامل بالأوراق النقدية مما يجعلها لا تواجه مشكلة السيولة النقدية. من جهة ثالثة سيسمح استعمال النقود الإلكترونية للبنوك والجهات الأمنية من تتبع عمليات سحب الأموال ودفعها ومعرفة مصادر الأموال ووجهاتها وتوقيتها، بالشكل الذي يمكنها إلى حد كبير من مواجهة عمليات غسل الأموال، تمويل الإرهاب والتهرب الضريبي وكذا تقليص مستوى الاقتصاد الموازي. على صعيد رابع سيسمح استعمال النقود الإلكترونية لأصحاب البطاقات الإلكترونية بتسهيل عمليات التسوق، إضافة إلى بتقليل مخاطر الاحتفاظ أو حمل مبالغ مالية كبيرة، إلى جانب.

لكن رغم الإيجابيات الكبيرة التي يوفرها استعمال النقود الإلكترونية إلا أن إحلال النقود الإلكترونية محل النقود الورقية جملة من العقبات، مثل صعوبة تخلي الأعوان الاقتصاديين عن استعمال النقود الورقية، خاصة بالنسبة لكبار السن الذين قد يجدون صعوبة في التعامل بالنقود الإلكترونية، - استعمال النقود الإلكترونية يعني كشف أسرار المودعين، هذا إلى إمكانية خضوع الحسابات الإلكترونية للقرصنة.

#### 3.4 — موقف السلطات النقدية الجزائرية من تغيير العملة الوطنية

سبق لمحافظ بنك الجزائر خلال تقديمه للتقرير السنوي عن الوضعية النقدية والمالية للجزائر لسنة 2016، والمقدم أمام نواب المجلس الشعبي الوطني أن فكرة تغيير عملة الجزائر لم تكن مدرجة في أجندته، مشيراً إلى أن بعض البلدان قامت بتغيير عملاتها لكن نتائج ذلك الإجراء لم تكن إيجابية. هذا الموقف يبين أن السلطات النقدية الجزائرية لم تفكر في تغيير الدينار الجزائري بسبب اقتناعها أن هذه العملية قد لا تكون مجدية إن لم يسبقها ويرافقها إصلاح اقتصادي موفق.

#### 5 — خاتمة

يتوقف نجاح تغيير العملة الوطنية على القيام بإصلاح اقتصادي شامل يقوم على بناء اقتصاد منتج للثروة يسمح بتنويع الاقتصاد الوطني والتشجيع على العمل في العلن من خلال تسهيل ممارسة النشاط الاقتصادي بالشكل الذي يحفز الأفراد على الابتعاد عن ممارسة النشاط الاقتصادي بشكل خفي. ويتطلب الأمر من ناحية ثانية اعتماد سياسة جبائية تسمح بتوسيع الوعاء الجبائي مع تخفيف الضغط الضريبي على ممارسي النشاطات الاقتصادية في العلن.

على صعيد ثالث يقتضي الأمر تطوير عمل المصارف من خلال السعي لاستقطاب  
المودعين بتقديم خدمات مصرفية مغرية تسمح بجذب الأموال المكتنزة. وفي هذا الإطار  
تعتبر عملية توسيع الصيرفة الإلكترونية سبيلا فعالا لتسهيل عمليات تسوية المعاملات  
التجارية وتقليل الحاجة إلى النقود السائلة.

إن اللجوء إلى تغيير العملة دون القيام بالإصلاحات الاقتصادية المطلوبة سيسمح  
بإدخال النقود إلى البنوك بشكل مؤقت، لكن ظاهرة الاكتناز قد تعود مجددا مما يجعل عملية  
تغيير العملة دون فائدة. فاستمرار الظروف الاقتصادية للبلد دون تغيير وبقاء الهيكل  
الاقتصادي للبلد على حاله لن يضمن تزايد عرض السلع والخدمات، ولن يسمح بمواجهة  
الاقتصاد غير الرسمي وارتفاع معدل التضخم، وحينها سيتحول الأثر الجيد الذي تحدثه  
عملية إصدار النقد الجديد على نفسية مستعملي تلك العملة الجديدة تأثير مؤقتا يخف مع  
مرور الوقت، إذ سيكتشف مستعملو تلك العملة أن العملة تغيرت لكن القدرة الشرائية للعملة  
الجديدة لم تتغير عن سابقتها.

## 6 – المراجع

- قرومي حميد. تقييم أداء الجهاز المصرفي الجزائري. مقال منشور بمجلة معارف. مجلة علمية محكمة. قسم 1. السن السابعة.  
العدد 12، جوان 2012.
- أبو حسين خلود - آخر تحديث. يوم 1 أكتوبر 2020. أين تطبع عملات الدول - موضوع  
/mawdoo3.com/أين\_تطبع\_عملات\_الدول. آخر تحديث. يوم 1 أكتوبر 2020. مقال تم الإطلاع عليه يوم 2020/11/19.
- بن منصور شكري. هل يحلّ تغيير العملة هذه المعضلة - الصحافة. 2011. > ... ww.essahafa.tn مقال تم الإطلاع عليه  
يوم 2019/09/21..
- من الريال إلى التومان... لماذا غيرت إيران عملتها وما معنى حذف.. arabic.sputniknews.com/business... مقال تم  
الإطلاع عليه يوم 2020/11/12.
- مصطفى مراد ورباب الشاذلي. أسرار تغيير العملة المصرية - المصريون  
> story > https://almesryoon.com. مقال منشور بتاريخ 21 ماي 2017. تم الإطلاع عليه يوم 15 أكتوبر 2020.
- خليل عمرو. بعد خطوة تغيير العملة... هل ... - المركز العربي للبحوث والدراسات. www.acrseg.org/41302. مقال  
أطلع عليه يوم 2020/12/11.
- بعد خطوة تغيير العملة... هل ... - المركز العربي للبحوث والدراسات.  
www.acrseg.org. الاثنين 12 أوت 2019 - . مقال تم الإطلاع عليه يوم 2019/09/27.

-- Smaili Nabila. Problematique de l'économie informelle en  
Algérie : cas de la wilaya de Tizi-Ouzou. Thèse de Doctorat en Sciences Economiques. Faculté des  
Sciences Economiques, des Sciences commerciales et des Sciences de Gestion. Université  
Mouloud Mammeri. Tizi Ouzou. 2017 – 2018. P. 179.

-- Latreche Ali. Evaluation de l'économie souterraine en Algérie. Les cahiers du CREAD. N°  
90/2009.

-- Ake Lönnberg. Une nouvelle monnaie Finance et développement. Décembre  
https://www.imf.org > pubs > fandd > fre > 2013/12 > pdf > lonnberg.

## دوافع تغيير العملة الوطنية وشروط النجاح. دراسة إمكانية لجوء الجزائر لتغيير الدينار الجزائري.

- Bessaha Abdelrahmi. La remontée de l'inflation en Algérie : causes et mesures de ...  
[www.algerie360.com/20200831-la-remontee-de-1...](http://www.algerie360.com/20200831-la-remontee-de-1...) 31 AOÛT 2020 1 H 28 MIN
- Christopher Giles Pourquoi les pays impriment l'argent à l'extérieur de leurs ...  
[www.bbc.com](http://www.bbc.com) > afrique > monde-50573252. 28 nov. 2019. Article consulté le 22/11/2020.
- Gomez François-Xavier , Charles Delouche. Au Venezuela, une nouvelle monnaie pour donner le change ...  
[www.liberation.fr](http://www.liberation.fr) > planete > 2018/08/22 > au-venezue... 22 août 2018 . Article consulté le 19/10/2020.
- Mebtou Abderrahmane I. Les raisons du dérapage du dinar officiel et de son écart avec la sphère informelle. 01 Décembre 2020 [algerie1.com/eclairage/les-raisons-du-derapage...](http://algerie1.com/eclairage/les-raisons-du-derapage...) Article consulté le 18/12/2020.
- Salih Bozok ; Pakize. l'aventure extraordinaire de la monnaie turque - turquie news ...  
[www.turquie-news.com/48355-l-aventure...](http://www.turquie-news.com/48355-l-aventure...)22.10.2018. Article consulté le 12/10/2020.
- RABIA SAID ,Le gouverneur par intérim de la Banque d'Algérie l'a annoncé ...  
[www.elwatan.com](http://www.elwatan.com) > edition > economie > le-gouverneu...2 nov. 2019 .
- Banque nationale suisse (BNS) - Les coûts. [www.snb.ch](http://www.snb.ch) > cash\_lifecycle > cash\_lifecycle\_costs
- Coût de l'impression des billets de banque en France - Sénat  
[www.senat.fr/questions/base/2000/qSEQ000121734.html](http://www.senat.fr/questions/base/2000/qSEQ000121734.html). Article consulté le 24 novembre 2020.
- Les billets de banque coûtent cher à la Banque du Canada | Le ...  
[www.ledroit.com/archives/les-billets-de-banque...](http://www.ledroit.com/archives/les-billets-de-banque...)30 août 2013 17h11 Article consulté le 24 /11/2020
- Turquie - PIB par habitant (Parité pouvoir d'achat) (\$ international ...  
[perspective.usherbrooke.ca/bilan/tend/TUR/fr/NY.GDP.PCAP.PP.CD.html](http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/tend/TUR/fr/NY.GDP.PCAP.PP.CD.html). Consulté le 28/08/2018.
- Pourquoi la chute de la monnaie turque est préoccupante pour le - RFI. Op. cit.
- Problématique de la sphère informelle en Algérie : Economie ...  
[maghrebemergent.net/problematique-de-la-sphere...](http://maghrebemergent.net/problematique-de-la-sphere...)21 Décembre, 2015
- El Watan. D'importantes quantités de produits subventionnés passent ...  
[algeria-watch.org/?p=17395](http://algeria-watch.org/?p=17395) . 2012.
- 20 000 tonnes de produits alimentaires saisies aux ...  
<https://www.liberte-algerie.com/.../20-000-tonnes-de-produits-alimen...> Article consulté le 12/01/2019.
- Algérie : 500 millions de centimes de faux billets récupérés à ...  
[www.dzairdaily.com](http://www.dzairdaily.com) > Société et Culture > Faits Divers. 20 juil. 2020
- Des millions de faux dinars algériens imprimés à Lyon .  
[www.jeuneafrique.com](http://www.jeuneafrique.com) > societe > des-millions-de-faux...26 oct. 2009
- Changement de la monnaie nationale : Le démenti de Loukal ...  
<https://www.algerie-eco.com> > Banques-Finances. 13 févr. 2018